

Distr.: Limited
18 July 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ٤ من جدول الأعمال

الجزء المتعلق بالتنسيق: تقييم التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمليات استعراض المؤتمرات، في تشجيع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها مقدم من نائب رئيس المجلس

تقييم التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمليات استعراض المؤتمرات، في تشجيع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات

١ - أسهمت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينات في إنشاء إطار متكامل وشراكة عالمية من أجل التنمية^(١). وقد كانت استعراضاتها وتقييماتها الخمسية الأخيرة مناسبة لإعادة التأكيد على الغايات والأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة وحددت العقبات والقيود التي صودفت،

(١) انظر الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ للمجلس؛ ولكل مؤتمر موضوعه المحوري الموحد والنهج المنسق للمتابعة يعني وجوب النظر إلى المؤتمرات الرئيسية على أنها مترابطة ومساهمة في إطار موحد للتنمية وشراكة عالمية من أجل التنمية.

والإجراءات والمبادرات التي أُتخذت للتغلب عليها، والتدابير الهامة لمواصلة تنفيذ برامج عملها فضلا عن التحديات والقضايا المستجدة.

٢ - تقع على الحكومات المسؤولية الرئيسية لتنفيذ نتائج المؤتمرات. وتُعد استراتيجيات التنمية المستدامة آليات مهمة للمواءمة بين الأولويات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومن ثم لا يتبع نهج متكامل نحو التنمية. ويجب على الحكومات عند وضع هذه الاستراتيجيات أن تكفل تضمينها تدابير متعاضدة لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

٣ - يعد التعاون الدولي أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ نتائج المؤتمرات. وينبغي أن يفني المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعت في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينات وفي عمليات استعراضها.

٤ - يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد التزامه بتشجيع المتابعة والتنفيذ المنسقين والمتكاملين لنتائج هذه المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، بما في ذلك استعراضاتها الخمسية، استنادا إلى التوجيهات الواردة في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٥ وقراراته اللاحقة المتعلقة بالمتابعة المنسقة والمتكاملة لنتائج المؤتمرات.

٥ - سيواصل المجلس، بدعم من لجانه الفنية، العمل على تحسين التنسيق فيما بين اللجان الفنية. ويكرر المجلس تأكيد التزامه بدعم الجمعية العامة بإصدار توصيات إليها بشأن وضع سياسات لمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، بصورة فعالة وكفؤة ومنسقة^(٢).

٦ - يحيط المجلس علما بالتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة لدعم المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة ويشجع المنظومة على مواصلة تعزيز جهودها في هذا الصدد.

٧ - المجلس ملتزم بضمان أن تُعد الاستعراضات المقبلة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بأسلوب جيد التنسيق وفعال وأن تؤدي إلى إحراز تقدم كبير في تنفيذ غايات المؤتمرات، انطلاقا من الدروس المستفادة أثناء التنفيذ ومع مراعاة نتائج الاستعراضات السابقة. كما يلزم ضمان عدم تأجيل عدد من العمليات أكثر مما ينبغي للفترة الزمنية ذاتها.

(٢) المرجع نفسه.

٨ - يرى المجلس أنه يمكن النظر في عدد ومن الخيارات، ومن بينها تلك الواردة في الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام^(٣)، لضمان الاستعراض الفعال والشامل على الصعيد الحكومي الدولي للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويدعو المجلس لجانه الفنية ذات الصلة^(٤) للنظر في هذه الخيارات وغيرها من الخيارات الممكنة لتحسين استعراضات نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وإبلاغ المجلس بنتائج مناقشتها لكي ينظر فيها في دورته الموضوعية في عام ٢٠٠١. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بفترة تواتر استعراضات المؤتمرات. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا بشأن مختلف الخيارات يتضمن جميع الآراء التي أبدتها اللجان الفنية.

٩ - لدى استعراض هذه الخيارات، ينبغي أيضا أن تنظر اللجان الفنية في سبل ووسائل ضمان أن تكون لديها القدرة على متابعة ورصد تنفيذ نتائج المؤتمرات. ويكرر المجلس تأكيده على أنه ينبغي للجان الفنية ذات الصلة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة أن تركز على القضايا الأساسية المتصلة بالمؤتمر الذي تكون مسؤولة عنه، وأن تحصل على مدخلات من الهيئات المهمة الأخرى عن القضايا ذات الصلة^(٥).

١٠ - سيقوم المجلس بمواصلة دوره في معالجة المواضيع الشاملة المشتركة بين المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وسيواصل المجلس علاوة على ذلك تشجيع المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات. وسيقوم بصفة خاصة برصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الغايات والأهداف الكمية المتفق عليها في المؤتمرات. وسيوجه المجلس انتباه الجمعية العامة إلى العقبات والقيود وكذلك إلى التحديات الجديدة التي تحددها الاستعراضات والتي تؤثر في التقدم المحرز نحو بلوغ غايات المؤتمرات.

١١ - ينبغي للجان الفنية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى أن تقوم في مرحلة مبكرة بتحديد جدول الأعمال والنطاق الممكن لاستعراض نتائج المؤتمر الذي تكون مسؤولة عنه مسؤولية رئيسية. وبصفة عامة، ينبغي أن تتحقق الاستعراضات من الدروس المستفادة من

(٣) انظر E/2000/57.

(٤) اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكلفة بمتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية هي لجنة التنمية المستدامة، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة المستوطنات البشرية. وبالرغم من أن لجنة المستوطنات البشرية لجنة دائمة، فإن المصطلح الجامع "لجنة فنية" يستخدم في هذه الاستنتاجات المتفق عليها بأسرها.

(٥) انظر الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ للمجلس، الفقرة ١٦.

تنفيذ نتائج المؤتمرات، والعقبات التي صودفت، وسبل التغلب على هذه العقبات، وأثر التطورات والتحديات الجديدة. وينبغي أن تكون الوثائق المنبثقة عن الاستعراض ذات طابع عملي وموجزة بقدر الاستطاعة. وبغية زيادة تشجيع تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية في اللجان الفنية، يشجع المانحون على تقديم موارد مالية لدعم مشاركة خبراء إضافيين من البلدان النامية.

١٢ - الأعمال التحضيرية الإقليمية والوطنية تعد عناصر أساسية لاستعراضات المؤتمرات. وينبغي أن تشارك لجان الأمم المتحدة الإقليمية بصورة متزايدة في الاستعراضات. وينبغي لها أن تقدم مدخلات في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجان الفنية والمجلس بصورة متعمقة. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على إعداد تقارير وطنية بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات، وهذه بدورها ينبغي أن تستخدمها على نطاق أوسع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في استعراضاتها المقبلة لنتائج المؤتمرات. ويكرر المجلس تأكيده على أهمية أن تتوفر الإحصاءات والمؤشرات الدقيقة ذات الصلة في الوقت المناسب لتقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على جميع الصعد. وفي هذا السياق، ينبغي أن توضع المؤشرات بمشاركة كاملة من جميع البلدان، إلى جانب اعتمادها من جانب الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. ويلزم أن تعمل منظومة الأمم المتحدة والمانحون الآخرون معا بصورة وثيقة لحشد الموارد اللازمة لدعم بناء القدرات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية.

١٣ - تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على زيادة تكثيف جهودها لتجنب ازدواج طلبات الحصول على التقارير الوطنية وعلى تبادل المعلومات المتحصل عليها عن طريق التقارير الوطنية لكي تحد من المعلومات المطلوبة من الحكومات. ويكرر المجلس طلبه بأن تعد الأمانات ذات الصلة، بأسلوب تعاوني، نماذج منسقة ومبسطة يمكن أن تستخدمها الحكومات في إعداد المعلومات بشأن موضوع وحيد أو مجموعة من المواضيع.

١٤ - عند إعداد الاستعراضات، تدعى اللجان الفنية والإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تنظيم اجتماعات فنية.

١٥ - تشجع كل هيئة من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة على ضمان أن تكون جميع الهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الفنية واللجان الإقليمية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية، مشتركة في مرحلة مبكرة من عملية الاستعراض بغية ضمان أن تكون استعراضات نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة فعالة وشاملة.

١٦ - تدعى الوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والتي لها ولايات في مجال تعالجه المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى كفالة مشاركة مجالس إدارتها على نطاق واسع في عمليات الاستعراض.

١٧ - يحيط المجلس علما بالأعمال المضطلع بها في لجنة التنسيق الإدارية بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تستجيب على أفضل وجه لتحديات العولمة وأن تعمل من أجل تحقيق جميع أهداف المؤتمرات. ويدعو المجلس اللجنة وهيئاتها الفرعية إلى توجيه انتباه المجلس، بصفة منتظمة وفي الوقت المناسب، إلى قضايا التنسيق والتحديات المشتركة المتصلة بمتابعة نتائج المؤتمرات.

١٨ - ينبغي أن تواصل لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية أعمالها التي تستهدف توسيع نطاق استخدام نهج إدارة المهام في تشجيع المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تحسين استخدام مديري المهام لإعداد تقارير عن مواضيع المؤتمرات الشاملة لعدة قطاعات وتقديمها إلى اللجان الفنية للمجلس أثناء قيامها بعمليات الاستعراض^(٦). وتدعى اللجنة إلى إبلاغ المجلس لكي ينظر فيما يستجد من تطورات وتقدم في هذا المجال.

١٩ - من الأهمية بمكان أن تكون هناك مشاركة ومساهمة على نطاق واسع من جانب الجهات الناشطة ذات الصلة في المجتمع المدني وذلك بكل استعراض من استعراضات المؤتمرات ذات الأهمية الخاصة. ويطلب المجلس إلى كل هيئة تحضيرية أن تدرس سبل ووسائل تحسين مشاركتها في عمليات الاستعراض.

٢٠ - يشجع المجلس مواصلة إحراز تقدم لإدماج تنفيذ نتائج المؤتمرات في برامج المساعدة القطرية. ويؤكد المجلس من جديد أن على نظام المنسق المقيم أن يضطلع بدور هام في مساعدة الحكومات وتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إنشاء أفرقة مواضيعية بشأن مواضيع المؤتمرات الشاملة لعدة قطاعات والاستخدام الكامل لأطر البرمجة التعاونية، وخصوصا التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك للقيام، بناء على طلب الحكومات، بدعم وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للمتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات. وينبغي استخدام التقارير الوطنية عن متابعة نتائج المؤتمرات، حيثما تكون متاحة، في تحديد البرامج المنفذة في البلدان.

(٦) من الجدير بالذكر أن نموذج مدير المهام المستخدم في جدول أعمال القرن ٢١ يستلزم تفويض مسؤوليات التنسيق إلى منظمة (منظمات) معينة في الأمم المتحدة لصياغة مقترحات تتعلق بالسياسات والاستعراض التقدم المحرز في المجالات ذات الصلة بولاية المنظمة (المنظمات) أو مجال خبرتها المحدد.

٢١ - يؤكد المجلس أهمية بناء القدرات الوطنية لتنفيذ نتائج المؤتمرات، ويكرر التأكيد على أن بناء القدرات الوطنية، بناء على طلب الحكومات، ينبغي أن يكون هدفا صريحا للبرامج والمشاريع التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - يشجع المجلس بناء شراكات وشبكات فيما بين الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف المؤتمرات.

٢٣ - يدعو المجلس جميع الحكومات إلى الاضطلاع بتدابير، على الصعيدين الوطني والدولي، للعمل على حشد الموارد بصورة فعالة من أجل تنفيذ أهداف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يحث المجلس البلدان المانحة على العمل على الوفاء بالهدف المتفق عليه دوليا وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما في أقرب وقت ممكن.